https://doi.org/10.61353/ma.0220029

# السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الأمم المتحدة بين عهدي باراك اوباما ودونالد ترمب (أزمة ليبيا انموذجاً)

م.د. ايلاف نوفل احمد
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
Dr.elaf.nofal@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2025/ 6/22 تاريخ ارجاع البحث 2025/7/2 تاريخ قبول البحث 2025/7/13

يشكل هذا البحث دراسة تحليلية مقارنة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الليبية، مستعرضًا اختلاف الرؤى، والأدوات بين إدارتي أوباما وترامب. فقد بيّن البحث كيف اعتمد أوباما التدخل العسكري عبر قرارات مجلس الأمن تحت مظلة (مسؤولية الحماية)، من دون خطة فاعلة لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، مما أسهم في خلق فراغ أمني واسع، وفي المقابل فضلت إدارة ترامب الانكفاء عن المشهد السياسي، مع التركيز على استهداف الإرهاب جويًا، ما أتاح المجال لقوى إقليمية ودولية متنافسة لتعزيز حضورها في ليبيا، كما تناول البحث ضعف قدرة الأمم المتحدة على فرض قراراتها بسبب الانقسامات بين الدول الكبرى، فضلًا عن تأثير التنافس الدولي على فشل جهود التسوية، وأكدت النتائج أنّ غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لدى الإدارات الأمريكية ساعد في استمرار الفوضى والانقسام داخل ليبيا، وقد خلصت التوصيات إلى أهمية صياغة سياسة أمريكية متوازنة تدعم الأمم المتحدة وتحقق الأمن الليبي بعيدًا عن المصالح الضيقة.

**الكلمات المفتاحية: السياسة الأمريكية، الأمم المتحدة، ليبيا، التدخل العسكري.**

**"The U.S. Foreign Policy towards the United Nations between the Administrations of Barack Obama and Donald Trump: The Libya Crisis as a Model."**

**Dr. Elaf Nawfal Ahmed**

This research provides a comparative analytical study of United States foreign policy toward the United Nations in managing the Libyan crisis, highlighting differences in approaches and tools between the Obama and Trump administrations. The study demonstrates how President Obama pursued military intervention through United Nations Security Council resolutions under the umbrella of the Responsibility to Protect, yet failed to establish an effective plan for rebuilding Libya's state institutions, resulting in a broad security vacuum. Conversely, the Trump administration chose to withdraw from the political process, focusing instead on targeting terrorism through airstrikes, which allowed competing regional and international powers to strengthen their influence in Libya. The research further explores the United Nations' limited capacity to enforce its resolutions due to divisions among major powers, as well as the impact of international rivalry on the failure of peace efforts. The findings confirm that the lack of a clear strategic vision by consecutive U.S. administrations contributed to the persistence of chaos and division within Libya. The recommendations emphasize the need for a balanced American policy that supports the United Nations and fosters Libyan security beyond narrow self-interests.

Keywords: U.S. foreign policy, United Nations, Libya, military intervention..


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

## المقدّمة

شهدت المنطقة العربية منذ عام(2011) موجة غير مسبوقة من التغييرات السياسية، إذ توالت الأزمات على العديد من الدول بشكل متسارع، بدءً من تونس ثم انتقالًا إلى مصر وصولًا إلى ليبيا. كانت ليبيا في تلك المرحلة تعاني، شأنها شأن عدد من الدول العربية الأخرى، من هيمنة الرئيس القذافي على الحكم وانفراده باتخاذ القرار السياسي لعقود طويلة، مما دفع البلاد إلى السير في اتجاه بعيد عن طموحات الشعب الليبي واحتياجاته الأساسية. ومع نجاح الحراك الشعبي في تونس ومصر، ازدادت حماسة الليبيين للمطالبة بالتغيير السياسي، غير أنّ القذافي أصرّ على التشبث بسلطته ومواجهة هذا الحراك بالعنف، الأمر الذي فتح المجال أمام قوى خارجية ومندسين للمساهمة في تأجيج الأزمة وتعقيدها.

وفي هذا السياق، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ موقفًا سلبيًا تجاه نظام القذافي منذ سنوات بسبب نهجه المعارض لسياستها وتوجهاته التي كانت ترى فيها تهديدًا لمصالحها، خاصة مع موقفه المناهض لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل ولسياساتها في المنطقة العربية. لذلك رأت الإدارة الأمريكية في الأزمة الليبية فرصة مناسبة للتدخل لإحداث تغيير سياسي عبر آليات مجلس الأمن، ليتم إطلاق عملية عسكرية عرفت باسم (فجر الأوديسا) تحت غطاء حماية المدنيين. غير أنّ هذا التدخل، الذي قادته الولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما، لم يحقق استقرارًا حقيقيًا، بل أسهم في تدمير بنية الدولة الليبية وفتح الباب أمام التنظيمات الإرهابية مثل لتجد لها موطئ قدم في ليبيا، نتيجة ضعف سلطة الدولة وانهيار مؤسساتها.

أما في عهد الرئيس ترامب، فلم يكن ثمة دور أمريكي مباشر في إدارة الأزمة الليبية، إذ ساد نوع من اللامبالاة تجاه مجريات الصراع، الأمر الذي زاد من تعقيد الوضع وأطال أمد الفوضى في البلاد. من هنا تبرز أهمية البحث الحالي في تسليط الضوء على تباين السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الأمم المتحدة بين إدارتي أوباما وترامب في التعامل مع الملف الليبي، وذلك بغرض فهم انعكاسات هذه السياسات على الأمن والسلم الدوليين، وقياس مدى التزام الولايات المتحدة بمبادئ التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة، ومدى احترامها لسيادة الدول واستقلال قرارها.

## أولًا: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يحلل تجربة حقيقية لتدخل أمريكي مثير للجدل في سياق الشرعية الأممية، ويستعرض أوجه نجاح، أو إخفاق الدور الأمريكي في توظيف مجلس الأمن لصالح تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما يسعى لإبراز تداعيات اختلاف التوجهات السياسية بين رئيسين متعاقبين على السياسة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة.

## ثانيًا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الجوهري حول(مدى تأثير تغير توجهات السياسة الأمريكية الداخلية على سياستها الخارجية تجاه الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الليبية بين عامي 2011 و2020).


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

### ثالثًا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في عهد أوباما أكثر توجهاً نحو التعاون متعدد الأطراف، إذ سعى إلى تعزيز الحوار والدبلوماسية، في حين اتسم عهد ترامب بالانفرادية والضغط على الدول الأخرى. وتعكس أزمة ليبيا الفوارق بين النهجين، إذ أثر ذلك بشكل ملموس على استقرار المنطقة وتوجهات الدعم الدولي.

### ثالثًا: هدف البحث

يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف، في مقدمتها توضيح طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في الأزمة الليبية في عهدي أوباما وترامب، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الإدارتين، وكذلك تقييم فعالية الأمم المتحدة في ضبط سلوك القوى الكبرى داخل أطر الشرعية الدولية.

### رابعًا: حدود البحث

ركزت الدراسة على الحدود الزمنية لولاية أوباما وولاية ترامب الأولى من عام 2009-2021، أما الحدود المكانية في الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وليبيا

### خامسًا: مناهج البحث

لأجل الوصول إلى تحليل علمي رصين، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في رصد وتفسير مواقف السياسة الأمريكية والأمم المتحدة، فضلاً عن المنهج المقارن الذي ساعد في دراسة الاختلافات بين العهدين من حيث الرؤية والأدوات والنتائج.

### سادسًا: هيكلية البحث

تأتي هيكلية البحث بشكل مترابط يبدأ بعرض الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة، ثم ينتقل إلى تحليل تفصيلي لسياسة إدارة أوباما إزاء الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمة الليبية، متبوعاً بتحليل موقف إدارة ترامب من الأزمة نفسها ، ليتم أخيراً إجراء مقارنة بين السياستين وتقديم استنتاجات وتوصيات علمية تعزز من فهمنا لدور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات الإقليمية أمام إرادة الدول الكبرى.

## المبحث الأول

## السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الأمم المتحدة في ضوء الأزمة الليبية في عهد أوباما

رغم أنّ ليبيا لم تكن في مقدمة أولويات الإدارة الأمريكية خلال ولاية الرئيس باراك أوباما، إلّا أنّ تصاعد الحراك الشعبي في عام(2011) والتحولات العميقة التي شهدتها المنطقة العربية أجبرته على مراجعة موقفه تجاه ليبيا، خاصة بعد أن اختار معمر القذافي استخدام العنف المفرط لقمع المظاهرات، مستندًا إلى شبكات قبلية ومؤسسات أمنية موالية له على حساب المطالب الشعبية. ومع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام اختبار صعب بين احترام سيادة الدول من جهة، والاستجابة للنداءات الإنسانية


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

من جهة أخرى، فكان خيار التدخل العسكري عبر الأمم المتحدة هو المخرج الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية لتبرير تدخلها أمام الرأي العام(عطية ، 2010، ص52)

## المطلب الأول: التغيير السياسي في ليبيا

شهدت بداية الثورة الليبية في شهر شباط/فبراير (2011) تحركات واسعة في بنغازي، بعد قيام السلطات الليبية باعتقال محامٍ متخصص في الدفاع عن ضحايا مجزرة سجن أبو سليم، التي أعدم فيها النظام أكثر من (1200) سجين ميدانيًا عام (1996)، وهو ما أثار سخطًا شعبيًا متراكما. تصاعدت الاحتجاجات بعد قمع التظاهرات وسقوط ضحايا، ثم امتدت خلال أيام قليلة إلى أغلب المدن الليبية، مستفيدة من تركيبة المجتمع القبلي الذي يختزن كميات كبيرة من السلاح، الأمر الذي أدى إلى بروز جماعات مسلحة سعت إلى إسقاط النظام القائم، وانتهت فعليًا بمقتل القذافي في تشرين الأول/أكتوبر (2011)( Lisa Anderson, (2011, p. 56.

إنّ الأزمة الليبية لم تكن نتيجة ظرف طارئ، بل تراكمت عواملها منذ انقلاب القذافي عام(1969)، حين بسط سيطرته على السلطة بقوة السلاح، وألغى المؤسسات الديمقراطية، واستعاض عنها ببنية سلطوية قائمة على الشخصنة والقبيلة، إلى جانب توظيف الخطاب الثوري والشعارات القومية لإضفاء شرعية رمزية على نظامه. ورغم أنّ مدينة بنغازي كانت معقله الأول في الثورة على الملك إدريس، إلّا أنها لاحقًا أصبحت بؤرة للتمرد والحركات الإسلامية المعارضة له، وهو ما دفع قطاعات واسعة من الكفاءات الليبية إلى الهجرة، وقدرت بعض الإحصاءات عدد المهاجرين من المدن الليبية الكبرى بنحو(30) ألف شخص خلال العقد الأخير (يسرى أوشريف، 2016، ص21.)

وقسم القذافي المجتمع إلى ثلاث طبقات واضحة؛ الأولى هي الطبقة الحاكمة المقربة منه التي تمتعت بالثروة، والنفوذ، والحصانة القانونية، والثانية هي طبقة التجار المستقلين الذين تعرضوا للمصادرة والتضييق في الثمانينيات ثم أعيد دمجهم جزئيًا لاحقًا، في حين شكّلت الطبقة العامة غالبية الشعب، محرومة من فرص العمل والخدمات، فاضطرت للبحث عن العلاج في تونس، أو الهجرة للدراسة في أوروبا، وانتشرت بينها الجريمة بسبب غياب الأمن وارتفاع معدلات الفقر، خاصة بعد اتفاق القذافي مع إيطاليا لإبقاء المهاجرين الأفارقة داخل ليبيا، ما أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة(فريق الأزمات العربي، 2017، ص15)

وعلى المستوى الاقتصادي ورغم تحقيق ليبيا معدلات نمو جيدة بفضل عائدات النفط وانخفاض التضخم الذي قدر عام(2010) بـ(5.5%)، فإن الثروة ظلت محتكرة في يد الدائرة الضيقة للنظام وأبناء القذافي، الذين استخدموا الأموال في شراء الأسلحة وتكديسها في حسابات بالخارج خشية العقوبات، في حين بقيت الخدمات العامة والبنية التحتية مهملة، ما فاقم الإحساس الشعبي بالحرمان والتمييز.( Jason Pack et al,2017, (10


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

اعتمد القذافي نموذجًا هجينًا يجمع بين خطاب شعبوي مصاغ في كتابه الأخضر، وأيديولوجيا قومية راديكالية ترفض التعددية، وشبكة ولاءات قبلية ضيقة، فاحتكر صناعة القرار بشكل مطلق، وقيّد الحريات، وأعدم خصومه خارج إطار القضاء، وواجه انتقادات متكررة من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، خصوصًا بعد حملات الاعتقال ضد من عادوا من معتقل غوانتانامو وتسليمهم للأجهزة الليبية ( Amnesty International, Report on Libya 2010)

## المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية-الليبية

وفي إطار العلاقات الليبية الأمريكية، يمكن تقسيمها على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى(1951–1969) اتسمت بالتعاون الوثيق، إذ رأت واشنطن في ليبيا حليفًا استراتيجيًا ضد المد السوفيتي، فدعمت بناء قواعد عسكرية وأبرمت اتفاقيات نفطية عديدة لضمان نفوذها، وأطلقت برامج تنموية كـ(مشروع إيزنهاور) لتثبيت استقرار النظام الملكي (بن صبيح سالم، 2015، ص89.)

ثم جاءت المرحلة الثانية(1970–2003) وشهدت توترًا كبيرًا مع وصول القذافي للسلطة، بعد طرده القواعد الأمريكية ودعمه حركات معادية لواشنطن، واتهامه لاحقًا بالتورط في تفجير طائرة لوكربي، ما أدى إلى فرض عقوبات وعزلة دبلوماسية واسعة عليه(David Unger, 2016, p. 102)

أما المرحلة الثالثة(2003–2011)، فقد شهدت نوعًا من الانفتاح، حين تخلى القذافي عن برامج أسلحة الدمار الشامل وسدد تعويضات ضحايا لوكربي، مقابل رفع العقوبات الدولية، لكن هذا الانفراج ظل هشًا بسبب استمرار شكوك الولايات المتحدة بنوايا النظام. ومع اندلا ع الاحتجاجات عام(2011)، سارعت الإدارة الأمريكية إلى انتهاز فرصة إعادة تشكيل النظام الليبي، فرأت أنّ القذافي فقد شرعيته الأخلاقية والسياسية بعد لجوئه للعنف، ما دفعها لتنسيق تدخل عسكري بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا عبر قرارات مجلس الأمن(أحمد ، 2019، ص73.)

## المطلب الثالث: سياسة أوباما في إدارة الأزمة الليبية وموقف الأمم المتحدة

اعتمدت إدارة أوباما في تدخلها مبدأ (القيادة من الخلف)، أي إسناد الأدوار العملياتية لحلفائها الأوروبيين بينما وفرت واشنطن الغطاء الاستخباري والدعم اللوجستي، وأوكلت إلى جامعة الدول العربية إضفاء شرعية إقليمية على التدخل لحماية المدنيين، وهو ما تجسد بوضوح في القرار الأممي (1973) الذي فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، انطلقت عملية (فجر الأوديسا) في 19 آذار/مارس (2011) باستهداف الدفاعات الجوية والقواعد العسكرية، وأسفرت بعد أشهر عن إسقاط نظام القذافي ومقتله في سرت( Chivvis, 2014, p. 45)

ورغم إعلان القذافي قبيل سقوطه استعداده لوقف إطلاق النار، رفضت الأطراف الغربية ذلك بعده مناورة لكسب الوقت، واستمر القصف حتى تمكن المجلس الوطني الانتقالي من إعلان السيطرة على البلاد. أعقب


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

ذلك صدور القرار الأممي (2016) الذي أنهى تفويض الحظر الجوي، لكنه ترك البلاد في حالة فراغ أمني، ما سمح بتنامي نفوذ الجماعات المتطرفة ، لتتحول ليبيا إلى ساحة صراع جديد(عطية ، 2020، ص66)

وأقر الرئيس أوباما بأنّ تدخله في ليبيا افتقر لرؤية واضحة للمرحلة التالية، معترفًا بأنّ إسقاط النظام دون خطة لبناء المؤسسات أدى إلى انزلاق البلاد نحو الفوضى. وأشار إلى أنّه ظن أن الأوروبيين سيتولون مهمة إعادة الإعمار السياسي بحكم القرب الجغرافي، إلّا أنّ ضعف التنسيق وسرعة انهيار السلطة الليبية أحبطت تلك التقديرات (Barack Obama, , 2020, p. 478.) كما بيّنت تصريحات لاحقة لنائبه جو بايدن أنه كان من أشد المعارضين للتدخل العسكري، معتبرًا أنّ ليبيا لا تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي، وأن بدائل العقوبات الاقتصادية كانت أكثر منطقية( Hillary Clinton, 2014, p. 310.)

حاولت الأمم المتحدة التدخل بعد سقوط النظام عبر بعثة (أونسميل) التي أنشأها مجلس الأمن في قرارات متعددة، منها القرار (2259) عام (2015) الذي دعم حكومة الوفاق الوطني، وتم لاحقًا تمديد عمل البعثة أكثر من مرة حتى عام (2020)، بهدف توحيد المؤسسات وبناء توافق سياسي. إلّا أنّ الانقسامات الداخلية، وتدخل أطراف إقليمية متناقضة، حال دون نجاح الأمم المتحدة في ترسيخ سلطة موحدة، لتستمر حالة الفوضى والصراع الأهلي(United Nations Security Council Resolutions 2259)

ويتضح أنّ إدارة أوباما، رغم استنادها إلى الشرعية الأممية، لم تستطع ضمان استقرار ليبيا، وتركت فراغًا استراتيجيا استغلته التنظيمات الإرهابية وميليشيات متنازعة، الأمر الذي كرّس صورة سلبية عن فاعلية الأمم المتحدة في ضبط سلوك القوى الكبرى، وأعاد إثارة الجدل حول مدى حيادية المنظمة الدولية أمام إرادة الدول الكبرى في توجيه مسارات الأزمات الإقليمية ( Smith, 2021, p. 89.)

## المبحث الثاني

## السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الأمم المتحدة في ضوء الأزمة الليبية في عهد ترامب

مع بداية تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة مطلع عام(2017)، تغيّر نمط التعاطي الأمريكي مع الأزمة الليبية والأمم المتحدة بشكل واضح، إذ لم تكن ليبيا من ضمن أولويات أجندة الإدارة الأمريكية الجديدة، التي انشغلت بإعادة ترتيب ملفات اقتصادية وأمنية داخلية، وركزت سياستها الخارجية على محاربة الإرهاب دون التورط في مشاريع إعادة بناء الدول أو دعم المسارات الديمقراطية كما حصل إبان ولاية أوباما. وقد عبّر ترامب صراحة في أكثر من مناسبة عن عزوفه عن الانخراط في تفاصيل الأزمة الليبية، معتبرًا أن بلاده تؤدي دورًا رئيسيًا فقط في محاربة الارهاب من خلال الضربات الجوية والتنسيق الاستخباري، وليس عبر التدخل السياسي، أو دعم جهود التسوية التي تقودها الأمم المتحدة (Emily Estelle, 2019, p. 4.)


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

## المطلب الأول: موقف ترمب من الأزمة الليبية

لم تشهد ليبيا في عام(2017) تغيرًا جوهريًا في مسار الأحداث، حيث ظلت الانقسامات قائمة، واستمرت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة تواجه صعوبات في بسط سيطرتها على كامل الأراضي الليبية، لا سيما مع ظهور دور المشير خليفة حفتر الذي حاول فرض معادلة جديدة بالقوة العسكرية. ومع دخول عام(2018) تكثفت المبادرات الدولية لعقد مؤتمرات للحوار بين الأطراف الليبية، كان أبرزها مؤتمر باريس في أيار/مايو(2018) ومؤتمر باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، إذ حضرتهما أطراف ليبية ودولية عدة بدعم الأمم المتحدة، لكنهما لم يحققا نتائج ملموسة بسبب غياب ضمانات التنفيذ وتضارب المصالح الإقليمية (أحمد ، 2019، ص82.)

لقد اتسم موقف إدارة ترامب بالتردد والغموض؛ ففي حين أعلنت دعمها لحكومة الوفاق الوطني ضمن إطار الشرعية الأممية، فإنها في الوقت ذاته لم تتخذ موقفًا حاسمًا تجاه حفتر الذي اعتبرته بعض الأطراف حليفًا محتملًا في مواجهة الجماعات المتشددة. وبلغ هذا الارتباك ذروته حين أجرى ترامب اتصالًا مباشرًا مع حفتر في نيسان/أبريل (2019)، ما فُهم على نطاق واسع كإشارة تأييد ضمنية لهجوم قواته على طرابلس، رغم أنّ الخارجية الأمريكية عادت وأعلنت لاحقًا رفضها لهذا الهجوم ودعمها للمسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة ( العربي الجديد، 2019)

وقد رأت تقارير بحثية أنّ سياسة ترامب في ليبيا عكست غياب استراتيجية واضحة، إذ اكتفى الرئيس الأمريكي بخطاب عام حول مكافحة الإرهاب، بينما ترك الساحة السياسية للأطراف الأوروبية والإقليمية تديرها وفق حساباتها الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة وتعقيد المشهد الليبي، مع ازدياد النفوذ الروسي والتركي داخل البلاد (بن موسى، 2017، ص65.)

هذا التعاطي الأمريكي الفاتر شجع لاعبين آخرين مثل روسيا وتركيا على تعزيز مواقعهم في ليبيا، إذ سمح غياب الموقف الأمريكي الموحد بانقسام مجلس الأمن أحيانًا حول آليات وقف القتال، كما عرقل جهود البعثة الأممية بقيادة غسان سلامة ثم ستيفاني ويليامز بعده، في محاولة تثبيت اتفاق سياسي شامل ينهي الفوضى. كما يسهم عدم وضوح الخطاب الأمريكي أحيانًا في إرباك تحالفات الأطراف المحلية الليبية، إذ رأى بعضهم في اتصالات ترامب مع حفتر دعمًا ضمنيًا لسيطرته على طرابلس، قبل أن تتراجع الإدارة لاحقًا تحت ضغط انتقادات أوروبية ودولية ((Smith, 2021, p. 90

وقد وثّقت تقارير صادرة عن مراكز بحثية أمريكية أنّ التخبط في سياسة ترامب جعل من ليبيا ساحة صراع مفتوح، إذ كرست حالة الدولة الفاشلة وفقدت الشرعية المؤسساتية، في ظل صعود جماعات مسلحة وشبكات تهريب، واستغلال روسيا لفراغ السلطة بالتعاون مع مرتزقة (فاغنر) لتعزيز مصالحها العسكرية، في حين وسّعت تركيا وجودها عبر اتفاقيات تعاون عسكري مع حكومة الوفاق الوطني ("فرانس24، 2021،)


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

## المطلب الثاني: دور الأمم المتحد في الأزمة الليبية في ظل موقف ترمب

دخلت الأمم المتحدة في مرحلة صعبة مع تصاعد العمليات العسكرية من جانب قوات حفتر باتجاه العاصمة طرابلس، وهو ما قوّض جهود المبعوث الأممي غسان سلامة الذي حاول منذ استلامه مهامه عام (2017) الدفع بمبادرات سياسية لإصلاح اتفاق الصخيرات، لكن الهجوم على طرابلس أوقف مساعيه وجعل الانقسام أكثر حدة، واضطر لاحقًا لتقديم استقالته في مطلع عام (2020) بسبب ضغوط ميدانية وإخفاق المجتمع الدولي في فرض وقف لإطلاق النار(غسان 2020، ص3.)

وفي مطلع عام(2020) برزت سلسلة مؤتمرات دولية جديدة لإحياء العملية السياسية، أهمها مؤتمر برلين في كانون الثاني/يناير(2020) الذي جمع أطرافًا إقليمية ودولية من بينها الولايات المتحدة، وأقر وثيقة تؤكد وقف التدخلات الخارجية في ليبيا واحترام حظر الأسلحة، لكنها بقيت حبرًا على ورق بسبب عدم التزام الفاعلين على الأرض. ثم أعقبتها اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في جنيف، التي وضعت ترتيبات محدودة لوقف تدفق المقاتلين وإخراجهم من ليبيا ( United Nations Security Council Resolution 2510 2020.)

غير أنّ هذه التحركات واجهت تحديات كبيرة مع دخول أطراف إقليمية مثل تركيا على خط الدعم العسكري لحكومة الوفاق، مقابل دعم إماراتي ومصري لحفتر، ما جعل ليبيا ساحة تنافس جيوسياسي مباشر، وانعكس ذلك سلبًا على فرص نجاح الأمم المتحدة في أداء دورها الحيادي. وقد بدا الموقف الأمريكي أقرب إلى المراقبة دون مبادرة، مع استمرار إدارة ترامب في التركيز على ضرب الجماعات الإرهابية جويًا بالتنسيق مع شركاء محليين مثل قوات مصراتة، دون الانخراط سياسيًا في هندسة حلول مستدامة (قناة الحرة، تقرير بتاريخ 2017)

وفي منتصف عام (2020) طرحت مصر مبادرة عرفت باسم (إعلان القاهرة) دعت فيها إلى وقف شامل لإطلاق النار وبدء حوار سياسي جديد، وتبنت جامعة الدول العربية هذه المبادرة لاحقًا، لكن الأمم المتحدة لم تستطع تحويلها إلى مسار تفاوضي فعلي بسبب انقسام المواقف الدولية، وفي الوقت نفسه أعلنت حكومة الوفاق مبادرة لوقف إطلاق النار وتحويل مدينتي سرت والجفرة إلى منطقتين منزوعتي السلاح، وهو ما أيدته بعض القوى الدولية من بينها الولايات المتحدة، لكنه ظل دون تنفيذ فعلي (عطية ، 2020، ص74.)

كما توالت خلال العام ذاته اجتماعات في مدن بوزنيقة المغربية ومونترو السويسرية، وصولًا إلى إعلان جنيف في تشرين الأول/أكتوبر(2020) الذي أقر وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، ونص على إخراج المرتزقة وخفض التصعيد العسكري، وقد دعمته الأمم المتحدة لكنها عجزت عن فرض آليات واضحة لتنفيذه على الأرض في ظل استمرار التدخلات الإقليمية (الأمم المتحدة، 2020)


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لقد كشفت سياسة ترامب في ليبيا عن هشاشة التزام الولايات المتحدة تجاه مؤسسات الأمم المتحدة، إذ بدا اهتمام الإدارة الأمريكية منحصرًا في حماية مصالحها الأمنية المباشرة وعدم المجازفة بالانخراط طويل الأمد. وظهر ذلك جليًا في قرارات مجلس الأمن خلال سنوات ترامب، التي اقتصرت غالبًا على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة دون تقديم دعم فعلي، أو ضغوط على الأطراف الليبية، فتم تمديد ولاية البعثة بقرارات(2362) عام(2017) و(2434) عام(2018) و(2486) عام(2019)، فضلًا عن القرار(2510) عام(2020) الذي تبنى مخرجات مؤتمر برلين ( United Nations Security Council Resolutions 2362, 2434, 2486).

يمكن القول في النهاية إنّ سياسة الولايات المتحدة في عهد ترامب تجاه ليبيا اتسمت بالازدواجية والغموض؛ فمن ناحية ركزت على الضربات الجوية ضد التنظيمات الارهابية كهدف أمني أساسي، ومن ناحية أخرى ترددت في دعم المسار السياسي بفاعلية تحت رعاية الأمم المتحدة، فتركت فراغًا استراتيجيا أسهم في استمرار الأزمة الليبية كأحد أخطر بؤر عدم الاستقرار في شمال إفريقيا والبحر المتوسط ( Jason Pack, 2021, p. 12).

## الخاتمة

لقد تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمم المتحدة في معالجة الأزمة الليبية، مستعرضًا اختلاف المقاربات بين إدارتي أوباما وترامب في إدارة هذا الملف الحساس. فقد أظهرت تجربة أوباما توجهًا نحو التدخل العسكري مستندًا إلى قرارات مجلس الأمن ومبدأ (مسؤولية الحماية)، في حين تجنبت إدارة ترامب التدخل السياسي المباشر وتركت المبادرة للأطراف الإقليمية مع تركيزها على استهداف الإرهابيين.

ويتضح من خلال تتبع تفاعلات مجلس الأمن والبعثات الأممية أنّ الأمم المتحدة وجدت نفسها أمام تباين كبير في المواقف الأمريكية، ما جعلها عاجزة عن توحيد الرؤية الدولية لإنهاء الصراع الليبي، لقد عكست هذه التحولات السياسية تناقضات واضحة في التزام الولايات المتحدة بدعم الشرعية الدولية، وفتحت المجال أمام قوى إقليمية ودولية أخرى لتعزيز نفوذها داخل ليبيا، الأمر الذي سهم في إطالة أمد الأزمة وتعقيد مسارات التسوية، وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص الاستنتاجات والتوصيات كما يأتي:

### أولًا: الاستنتاجات

1. أسهم التدخل العسكري الأمريكي في ليبيا عام(2011) في إسقاط نظام القذافي لكنه فشل في إرساء استقرار دائم داخل البلاد.
2. أظهرت إدارة أوباما اعتمادًا كبيرًا على قرارات الأمم المتحدة لتوفير غطاء قانوني لتدخلاتها العسكرية.


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. غابت لدى إدارة أوباما خطة واضحة لإدارة مرحلة ما بعد سقوط النظام الليبي، ما أدى إلى فراغ أمني.
4. ركزت إدارة ترامب على الضربات الجوية ضد التنظيمات الإرهابية لكنها تجنبت الانخراط الفعلي في حل الأزمة السياسية.
5. سمح موقف ترامب المتذبذب بتوسع النفوذ الروسي والتركي داخل الأراضي الليبية.
6. واجهت الأمم المتحدة ضعفًا في فرض قراراتها نتيجة غياب توافق دولي بقيادة أمريكية واضحة.
7. أسهمت الانقسامات الداخلية الليبية في فشل جهود بناء حكومة موحدة رغم قرارات مجلس الأمن.

## ثانيًا: التوصيات المقدمة لصانع القرار الليبي

1. ضرورة صياغة استراتيجية أمريكية واضحة ومتوازنة تجاه ليبيا تستند إلى دعم الشرعية الدولية لا استخدامها أداة لمصالحها.
2. دعم دور الأمم المتحدة بآليات تنفيذ حقيقية لقراراتها على الأرض، مع مراقبة وقف إطلاق النار وحظر السلاح بجدية.
3. تشجيع القوى الإقليمية على التنسيق بدل التنافس، لضمان استقرار دائم في ليبيا.
4. إشراك المجتمع المدني الليبي في مفاوضات السلام وصياغة الحلول، وعدم الاكتفاء بالنخب السياسية والعسكرية.
5. التركيز على بناء المؤسسات الليبية ومساعدتها تقنيًا وإداريًا لإعادة الثقة بين المواطنين والدولة.

## المصادر

1. بن موسى، سهيلة. (2017). تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا (رسالة ماجستير منشورة). جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
2. أوشريف، يسرى. (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر (رسالة ماجستير منشورة). جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. حسين، أحمد قاسم. (2019). دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 36.
4. بن صبيح، سالم. (سنة غير مذكورة). توتر العلاقات الأمريكية–الليبية 1973–1976: دراسة في الوثائق الأمريكية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، بغداد، العدد 55.
5. عطية، أحمد عطية. (2020). دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام 2011 حتى 2020. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 29، مركز جيل البحث العلمي.
6. العبيدي، عطية مساهر حمد. (2010). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا. مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 5.
7. سلامة، غسان. (2020). ليبيا بين التسويات المستحيلة والحلول المؤجلة (محاضرة). مركز الحوار الإنساني، جنيف.
8. فريق الأزمات العربي. (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13.
9. الأمم المتحدة. (2020، 23 أكتوبر). اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف 2020. تم الاسترجاع في 4 يوليو 2025 من: https://news.un.org/ar
10. العربي الجديد. (2019، 20 أبريل). قرارات ترامب المتقلبة في ليبيا. تم الاسترجاع في 6 يوليو 2025 من: https://www.alaraby.co.uk


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220029

11. فرانس24. (2021، 20 فبراير). ليبيا: تقرير لجنة الخبراء لمجلس الأمن حول المرتزقة. تم الاسترجاع في 6 يوليو 2025 من: https://www.france24.com/ar
12. قناة الحرة. (2017، 15 أبريل). واشنطن ودعم مصراتة في مواجهة داعش. تم الاسترجاع في 5 يوليو 2025 من: https://www.alhurra.com
13. Amnesty International. (2010). Report on Libya 2010. Retrieved from https://www.amnesty.org/ar
14. Obama, B. (2020). A promised land. Crown Publishing.
15. Chivvis, C. (2014). Toppling Qaddafi: Libya and the limits of liberal intervention. Cambridge University Press.
16. Unger, D. (2016). The foreign policy legacy of Barack Obama. Johns Hopkins SAIS Europe, 51.
17. Estelle, E. (2019). The US disengagement from Libya. American Enterprise Institute.
18. Hehir, A. (2013). Obama, Libya, and the responsibility to protect: An assessment. Cambridge University Press.
19. Clinton, H. (2014). Hard choices. Simon & Schuster.
20. Pack, J., et al. (2017). The origins and evolution of ISIS in Libya. Atlantic Council.
21. Pack, J. (2021). Libya's endless transition: The failure of liberal intervention. Middle East Institute.
22. Anderson, L. (2011). The Libyan uprising: The global context. Middle East Policy, 18.(2)
23. Smith, C. B. (2021). Trump's approach to the United Nations: A study of US–UN relations 2017–2020. Global Governance.
24. United Nations Security Council. (2020). Resolution 2510.
25. United Nations Security Council. (n.d.). Resolution 2259.
26. United Nations Security Council. (n.d.). Resolution 2362.
27. United Nations Security Council. (n.d.). Resolution 2486.
28. United Nations Security Council. (n.d.). Resolution 2434.


هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0